

الحقوق الثقافية ومؤشرات التنمية

الكاتب



إدريس لكريني

د. إدريس لكريني

على الرغم من العلاقة الوطيدة التي تربط بين تحقيق التنمية المستدامة من جهة، والاهتمام بحقوق الإنسان بشكل عام، والحقوق الثقافية بشكل خاص، من جهة أخرى، فإن هذه الأخيرة لم تنل الاهتمام الكافي، سواء في ما يتعلق باعتبارها ركيزة من ركائز كسب هذا الرهان، أو في ما يتصل باستحضارها كمكوّن أساسي ضمن منظومة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، والمدنية والسياسية التي غالباً ما تنال أولوية أكبر.

تحيل الحقوق الثقافية إلى إمكانية الولوج بشكل فردي أو جماعي للثقافة بكل روافدها العلمية والتعليمية والفنية، في إطار من الكرامة الإنسانية والحرية وعدم التمييز، واحترام التنوع الثقافي، إضافة إلى دعم الإنتاج الفكري والإبداعي وضمان الحقوق المترتبة على ذلك، مع توفير البنى والخدمات والمنتجات الثقافية، من مسارح ودور السينما، ومكتبات.. أمام الأفراد في إطار من العدالة المجالية.

يمكن إجمال تجليات هذا الحق في إتاحة الولوج للعلوم والتمتع بفوائد الثقافة والتقدم العلمي، وحماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على أي إنتاج علمي أو أدبي أو فني، وتعزيز الحق في الحياة الثقافية والمساهمة فيها، في إطار من حرية التعبير والحرية الأكاديمية.

ويقوم هذا الحق أيضاً على مجموعة من المبادئ يمكن إجمالها في ضمان الولوج للحقوق في إطار من المساواة بين الأفراد أو الجماعات أو الثقافات، وإتاحة اكتسابها داخل المدن كما في البوادي، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف الأشخاص المعدمين والمستئين وذوي الاحتياجات الخاصة، ثم ضمان المقبولية لهذه الحقوق داخل المجتمع بكل مكوناته الاجتماعية والثقافية المختلفة، وكذا توخي المرونة، والملاءمة على مستوى استحضار العادات والخصوصيات

الثقافية داخل المجتمعات في ما يتعلق بالغذاء والمياه والمساكن، إضافة إلى عدم جواز التدرّج بممارسة هذه الحقوق لانتهاك حقوق الإنسان المختلفة، أو تكريس العنصرية المقيّنة

تنطوي الحقوق الثقافية على أهمية قصوى، فهي تندرج ضمن الحقوق الأساسية التي تعزّز حماية الإنسان، وتدعم وجوده والتعبير عن أفكاره، كما لا تخفى أهمية الثقافة كأحد المرتكزات التي تدعم تحقيق التنمية المستدامة، حيث تُبرز إحصائيات صادرة عن «اليونيسكو» أن القطاع الثقافي والإبداعي يوفر أكثر من 48 مليون وظيفة على المستوى العالمي.

إن احترام الحقوق الثقافية لا يعد منّة؛ بل إن الكثير من المواثيق والقوانين الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، تطرقت بشكل مباشر أو مضمّر لهذه الحقوق. ونشير في هذا السياق إلى المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والاتفاقية الدولية لحقوق المؤلف لعام 1952، واتفاقية «لاهاي» لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لعام 1954، وإعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي

وقد أسفر مؤتمر «اليونيسكو» العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة لعام 2022 المنعقد في مكسيكو عن إصدار إعلان طموح بشأن الثقافة، فقد عبّر المجتمعون عن خشيتهم من الانعكاسات السلبية للتحوّلات الدولية الجارية والأزمات المتلاحقة على المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، وما يرافق ذلك من تنمية غير مستدامة تعمّق الفقر وتدفع نحو الهجرة وتوسّع الفجوة الرقمية. كما نبهوا لأهمية إعطاء دفعة قوية لدور الثقافة في تحقيق السلام الشامل والاستقرار، وتعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة، من خلال سبل الحوار الدبلوماسية الثقافية، مع إبداء القلق حيال استمرار الخطر الذي يلاحق القطاع الثقافي، وبخاصة بعد تعرض العالم لجائحة «كورونا» التي كرست الهشاشة وعدم المساواة في فرص الانتفاع بالثقافة

بينما تم الترحيب بالمبادرات الرامية إلى تعزيز إدماج الثقافة ضمن السياسات العامة في إطار من التشارك والانفتاح على الشباب والنساء والأطفال والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتم التشديد كذلك، على أهمية الانعكاسات الإيجابية التي يطرحها التطور الرقمي في ما يتعلق بالصناعات الثقافية والانتفاع بالخدمات والمنتجات ذات الصلة، والتحفيز على الإبداع والابتكار، مع الدعوة إلى تنظيم القطاع الرقمي لصالح تحقيق التنوع الثقافي على الإنترنت، وضمان الملكية الفكرية للفنانين، والتأكيد ضرورة تمتع الجميع بالمحتوى بطريقة عادلة، وتعزيز التآزر والترابط بين الثقافة والتعليم، من خلال تعزيز إدماج الثقافة بشكل منهجي في برامج التعليم في القطاعين الحكومي والخاص

كما تمت الدعوة إلى الاهتمام بالتراث الثقافي المادي وغير المادي، وإدماج هذا التراث وكل أشكال الإبداع الثقافي ضمن المناقشات الدولية المتعلقة بقضايا التغيرات المناخية. ومن جانب آخر، وحرصاً على إرساء حق الشعوب في التمتع بتراثها الثقافي، تم التوقف عند أهمية إرساء حوار دولي في إطار منظمة «اليونيسكو» لأجل العمل على إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية

drisslagrini@yahoo.fr